

برلمانية بعيدا عن سلطة الحزب الواحد، و عبر إقرار دستور عصري قائم على مبادئ الحرية و حكم الشعب و التداول السلمي للسلطة، و إقرار مبدأ فصل السلطات واحترام استقلالية القضاء، وفي ظل قانون انتخابي يضمن الانتقال السلمي للسلطة ويضمن التعددية السياسية ونزاهة الاقتراع، و قانون أحزاب يشجع على العمل الحزبي الوطني و يتجاوز الانقسامات ما قبل الوطنية... وينتهي رأيه : ذلك كله يأتي في إطار وحدة الدولة والوحدة الوطنية معا و على قاعدة المساواة المطلقة في الحقوق و الواجبات و الاندماج الوطني ... أي دولة المواطنين لا دولة الطوائف و المكونات).

إن ما تقدم من رأي للسيد رجاء الناصر جدير بالاحترام كونه رأي سياسي عربي عانى الكثير من السياسة الظلامية المتبعة من قبل أجهزة النظام السوري حيث القمع في ظل الأحكام العرفية لجميع أشكال الحرية الفكرية والثقافية، فلا وجود للقوانين المنظمة للمطبوعات أو تشكيل للأحزاب أو منظمات المجتمع المدني وفق منظور حضاري من الحرية والديمقراطية. ولكن لا بد من الإشارة إلى أهم الأخطاء التي وقع فيها السيد رجاء أثناء قراءته النقدية (للرؤية المشتركة):

١- عدم تسمية جهة إصدار الرؤية المشتركة، والتلميح بأنها صادرة عن عدة أحزاب وتكتلات كردية سورية.

٢- هل المساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين في الدولة الوطنية تهدف إلى صهر الأقليات العرقية أو المذهبية في بوتقة الأكثرية، وبما تحتوي من فكر وثقافة...؟!.

٣- الشراكة الدستورية في بناء الدولة الوطنية الديمقراطية من قبل الكرد السوريين هي إقرار بممارسة الحقوق والواجبات في إطار الوحدة الوطنية، أي بتوافق جميع المكونات من أجل صياغة الدستور الوطني للبلاد ومراقبة تنفيذ الدستور من خلال المؤسسات، وليس ممارسة ما يسمى (حق الفيتو العرقي أو المذهبي)، حيث أن حق الفيتو أو الاعتراض هو حق مشروع تكفله الدساتير الديمقراطية والشرائع الدينية وبما يخدم ممارسة القانون وفق طريقة منقح عليها، فكيف يلمح السيد رجاء الناصر أن الكرد يطالبون بدولة تشاركية مشروطة بفيتو كردي خاص.

٤- ما هي الصيغة التي دلت السيد رجاء إلى أن الكرد يطالبون بإدارة أنفسهم أينما كانوا وأن المنطقة الكردية ("إقليم يمتد بسلطانه خارج حدوده ليشمل جميع الكرد الموزعين في المناطق السورية). إن هكذا استنتاج يؤدي إلى بناء جدار فاصل بين المنقحين الكرد والعرب الذين يؤمنون بالعمل المشترك على أسس ومبادئ الحرية والديمقراطية، بينما الكرد يقررون لغيرهم ما يطالبونه لأنفسهم وبدون جدال.

٥- سورية دولة متعددة المكونات طائفيا واثنيا، وثنائية القومية (كرد وعرب) ولكلاهما امتداد خارج الحدود الجغرافية لسورية. لذلك لا بد من المشاركة في بناء الجمهورية السورية وطنا للحرية والديمقراطية يغنتي بمشهد ثقافي جميل ترسمه مكونات المجتمع في نسج فسيفسائي متآلف.

٦- قبل اللجوء إلى علم الإحصاء ونتائجه يجب اللجوء إلى مبادئ حقوق الإنسان ومفاهيم الحرية والديمقراطية... وأما بناء دولة المؤسسات الدستورية في ظل الديمقراطية والحرية وبعيدا عن قوانين الأنظمة الشمولية وقوانين الطوارئ

رجاء الناصر يقراً حلاً للقضية الكردية في سوريا

• بقلم: إبراهيم خليل كرداغي

لجنة التنسيق الكردية (حزب يكتي الكردي وحزب آزادي الكردي)، قدمت رؤية مشتركة لحل ديمقراطي للقضية الكردية في سورية، وتوقف السيد رجاء الناصر في قراءته عند عدة مبادئ أوردتها من نص تلك الرؤية وقدم انتقاداته عليها كما يلي: (تتعارض هذه الصيغة مع مفهوم الدولة الوطنية... هو نموذج لدولة تشاركية لمجموعة من المكونات حيث الولاء المزدوج للدولة والمكون ضمن صيغ حقوقية ودستورية تضمن فيها الأقلية حق الاعتراض في جميع القضايا وبالتوافق، والمقصود هنا الكرد دون تحديد للشعوب الأخرى... لم يطرح المشروع كيفية التعامل مع السكان من أصول غير كردية، بينما طرح تثبيت حقوق الكرد خارج مناطقهم بإدارة أنفسهم أينما كانوا، ومنهم نسبة تمثيل معينة في المناطق المختلطة... هل سورية دولة عربية يجب أن يقوم النظام السياسي والاجتماعي فيها على أساس المواطنة، أم هي دولة متعددة المكونات، أم هي ثنائية القومية... ما هو المعيار لتحديد طبيعة الدولة وفق هذا الطرح... في العرف الدولي للاعتراف بالدولة المتعددة القوميات وفق كثير من فقهاء ثنائية القومية يجب أن لا تقل نسبة كل أقلية عن ٢٠% من مجموع السكان، و الدولة القومية هي التي يكون فيها المكون الرئيسي يتجاوز ٧٥% من السكان، وفي هذا المعيار فإن سورية دولة عربية وبالتالي لا يمكن تسوية إقامة دولة متعددة القوميات، إلا إذا لجأنا إلى ما يجري في العراق من تقسيم للأغلبية العربية إلى مكونات متعددة، هناك تقديرات بأن النسبة الفعلية للسكان الكرد في سورية لا تتجاوز ٨%، و هل يمكن ل ٨% أن تضع الفيتو على قرار ٩٠% بدعوى الديمقراطية التوافقية... وحدة الدولة والالتزام به قرار وقتي يمكن تغليب حق تقرير المصير عليه في أي وقت من الأوقات، .. حق تقرير المصير هل هو حق مطلق لكل مكون (اثني و عشائري و طائفي) أم هو حق محدد للشعوب التي تقع تحت نير الاحتلال...؟ الطبيعة التشاركية للدولة يغلب جانب حق الانفصال، أي حق فض الشراكة من حيث المبدأ، وهو على ما يبدو ليس غائبا عن أذهان واضعي هذا المشروع... إن جمع المناطق الثلاث (عفرين - كوباني - الجزيرة) لإدارة أنفسهم وشؤونهم التشريعية والإدارية والقضائية لا يحافظ على وحدة الدولة بل يجعلها دولة كونفدرالية اتحادية من حيث المضمون، وهي (المنطقة الكردية) إقليم يمتد بسلطانه خارج حدوده ليشمل جميع الكرد الموزعين في المناطق السورية... كيف سيتم التعامل مع العرب الذين يشكلون أقلية كبيرة في هذه المنطقة الإدارية، هل سيكون لهم إقليم أو أقاليم داخل تلك المنطقة، وما هي حقوقهم، أم سيجري تهجيرهم في وقت لاحق كما حدث في بوغسلافيا ويحدث في العراق... وفي النهاية يقدم السيد رجاء الناصر رأيه بأن هناك إجماع حول مشروع الدولة الوطنية الديمقراطية التي تفر بالتعددية السياسية وتحترم التعددية الدينية وممارسة الشعائر الروحية في دولة ديمقراطية

سوري، فهل يقصد من هذا الطرح ضربة استباقية أخرى لأي مشروع سياسي كردي يسعى إلى حل وطني ديمقراطي لقضية الشعب الكردي في سورية.

١١- الرؤية المشتركة لا تتضمن أي مفهوم لمنطقة إدارية ذات غالبية عربية ولم تشر إلى بناء منطقة إدارية عرقية، وأستغرب لماذا أشار السيد رجاء إلى موضوع تهجير العرب؟! ومقارنة المستقبل السوري بالمستقبل العراقي واليوغسلافي! فهل من معين ليفهمي الإشارات السلبية في قراءة السيد رجاء الناصر للرؤية المشتركة للأحزاب الكردية الثلاث!؟؟.

ثقافة الاعتراف والحوار مع الآخر

• بقلم: سلمان بارودو

إن الثقافة في أي مجتمع وبلد هي ثقافة إنسانية تكونت عبر أجيال وتهم الجميع بدون استثناء، فليست هناك ثقافة تخص هذا المجتمع أو ذلك، وليست هناك ثقافة دخيلة أو ثقافة مستوردة كما يتصور البعض، إنما الثقافات تتواصل في حركتها فيما بينها مؤثرة وممتثرة، حاملة إنجازات وبصمات هذه الثقافة أو تلك، وتتفاعل الثقافات وتتصافر في صراعها ضد عناصر التخلف، فإن المثقف الواعي الذي يحاور مجتمعه يجب أن يدرك أن ما يعتبر صحيحاً بالنسبة له ليس مهماً أن يكون صحيحاً لقطاعات كبيرة من المجتمع، لأن حرية التعبير واحترام الرأي الآخر والحوار هي من سمات أساسية للمثقف الملتزم بقضايا مجتمعه. هنا، لا بد من التأكيد، إن ثقافة الحوار هي نتاج الحراك الاجتماعي والسياسي للتحويلات التي تحدثت في أي منطقة في العالم ونحن جزء من هذا العالم، فالقول الواعي هي التي تحت على التغيير الإيجابي، وعدم الوقوف في أمكنتها، لذلك يجب أن يكون هناك معالجة فعلية وواقعية لكافة قضايا المجتمع، عندها نستطيع أن نقول أن ثقافة الحوار تبدأ في حديث الإنسان مع ذاته، ومن ينغلق من الداخل يفشل في التعاطي فكرياً مع غيره لأنه جاهل بمكونات نفسه وعن كسر طوق العزلة الانفرادية التي تحده به من التخوف، والحوار معه لا يتحقق دون أن تتسع الأنا لهيئاً في داخلها مكاناً أرحب للآخر، لذلك نستطيع أن نقول بأن الثقافة هي الوعي المتطور للفكر الإنساني وهي الإنجاز الرائع لهذا الوعي. والواقع إن الإنسان، وبحكم طبيعته الاجتماعية، بحاجة إلى جماعة ينتمي إليها، والوطن يعتبر شكلاً متقدماً في تعبير الإنسان عن هذه الحاجة وبالتالي يذهب جزء كبير من جهد الإنسان لممارسة وجوده في هذه المنظومة الاجتماعية في إطار ما يصطلح عليه بالمواطنة. ومن المواطنة تأتي ضرورة الاهتمام بذلك الآخر. فإذا كانت الوطنية هي ذلك الشعور بالانتماء الذي يشد الفرد إلى مجتمعه ووطنه فإن المطلوب هو تعزيز هذا الشعور عند كل أفراد المجتمع وذلك من خلال عدم تهميش الآخرين بحجة الاختلاف في الرأي والاجتهاد وغيرها من الأمور الخلافية...إننا عندما نستطيع أن نؤسس ثقافة تهتم بالآخر فإننا بذلك نقلص من السلبية التي تنسم بها بعض شرائح المجتمع في التفاعل مع قضايا

والأحكام العرفية، فإنه يتطلب التخلص من النزعات القومية العنصرية والنزعات المذهبية والطائفية واختيار الرجل المناسب للمكان المناسب دون تفضيل مكون على آخر.

٧- إذ أردنا للأرقام أن نتكلم فلننظفها من الشوائب أولاً بإجراء إحصاء علمي دقيق وعادل وبإشراف لجنة منتخبة من جميع المكونات، ثم نقوم بدراسة تلك الأرقام لا لتغليب فئة على أخرى بل لرفع الغبن عن الفئة المغبونة، وواضح أن السيد رجاء الناصر يطالب بالورقة العربية الراححة دوماً، وهذا حق شخصي ولكنه يفتح باب النزوع إلى العنصرية والطائفية عندما يستخدم كمبدأ في وضع الدستور وبالتالي لا يجوز إعطاء حق الفيتو لأي فئة وفي أي بند من الدستور المنشود يسمح لها أن تنتقص من حقوق فئة أخرى.

٨- لتتساءل أولاً من يطالب بالحقوق القومية المشروعة، هل القومية الحاكمة أم القومية المحكومة والمغصوبة الحقوق من قبل فئة أخرى، أما مقولة أن ما ورد في الرؤية الكردية المشتركة من الالتزام بوحدة الدولة هو قرار وقتي يمكن تغليب مبدأ حق تقرير المصير عليه في أي وقت فيصب في خانة التشكيك السليبي بوطنية الشعب الكردي الذي قدم قوافل الشهداء من خيرة أبنائه في معارك الاستقلال والبناء، وبدون سرد طويل ومفصل لنراقب ما آلت إليه حال المجتمعات الأوربية التي استقلت عن بعضها بعد صراعات مريرة فيما بينها وتطورت اجتماعياً واقتصادياً ثم بدأت بتكوين تكتلات سياسية واقتصادية فيما بينها حتى وصلت إلى مرحلة الوحدة الأوربية ثم بدأت بتوسيعها جغرافياً وثقافياً، فهل نبدأ ببناء الدولة الوطنية ثم نحصد ثمارها أم نبدأ بزرع الأشواك في مسارها ونتساءل هل يجوز لكل الاثنيات والعشائر والطوائف السورية أن تعلن عن حقها في تقرير مصيرها!؟، ومع الأسف يقصد السيد رجاء الناصر بحق تقرير المصير هنا الانفصال فقط والانفصال، الذي هو أبغض الحلال عند الله في حالة الزواج!، أما صيغة حق تقرير المصير هل هو محدد للشعوب التي تقع تحت نير الاحتلال؟ فهي محاولة خطيرة للإيقاع بأصحاب الرؤية المشتركة.

٩- هل مجتمع السيد رجاء الناصر يعقد الشراكة مع الآخرين وبنية مسبقة لفضها بعد تحقيق المكاسب، وكأنها مشروع وقتي، وكما يبدو أن السيد رجاء لم يقرأ شيئاً عن تاريخ القادة الكرد قديماً أو حديثاً، هل (صلاح الدين الأيوبي- محمد علي باشا - يوسف العظمة-...) فضوا شراكاتهم مع الآخرين...فالكردي إذا عقدوا شراكة ضمن دولة المؤسسات وضمنوا حقوقهم القومية في جو من الديمقراطية فلن يخونوا أحداً وسيبقون مدافعين أقوياء عن الوطن.

١٠- لست متخصصاً في القانون الدولي ولكن أتساءل: أليس هناك من حل يسمح للمؤسسات الحكومية في المناطق الكردية الثلاث بإدارة ذاتية للشؤون المحلية في كل منطقة إلى جانب مسألة اللغة الكردية واعتبارها اللغة الرسمية في المناطق الثلاث ويكفلها الدستور الذي يكفل بناء مؤسسات الدولة القادرة على إدارة اقتصادها والسياسة الخارجية والمجتمع المدني، ويكفل ترسيخ مفهوم المواطنة الحقيقية والتخلص من إرهابات الصراعات المذهبية والقومية والطائفية. فلماذا التخوف من إقليم كردي (يمتد نفوذه إلى خارج منطقته الإدارية) حيث لم يطرحه أي سياسي كردي

خلال الصلة بواقع هذا المجتمع وما ورثه من القضايا الفكرية والسياسية والحضارية والإنسانية .

بصدد المشكلة... ترتيب الأولويات

• بقلم: باهوز كرداغي

لكي لانغوص كثيراً في تفاصيل جزئيات واقع الحركة السياسية وإستطالاتها ولتجنب التكرار المفرط للألفاظ والتوصيفات قدر الإمكان، يبقى من الضروري جداً تركيز الرؤية السياسية بشكل استراتيجي قدر الإمكان في مسعى لتجاوز معظم النقاط والخلافات التي تقع في دائرة التعطيل الذاتي للتطور السياسي وبالتالي هذا ما يستدعي منا جميعاً كل القوى والفعاليات والطاقات الكامنة للشعب الكردي أن تتحرك باتجاه ترتيب الأولويات السياسية بغية التخلص من حالة التشتت والضعف وحالة عدم التركيز الفكري والسياسي والتي يجب أن تتركز على فكر سياسي يمتلك قيم ومميزات تتوافق مع طموحات وحاجات الشعب والقضية، خاصة في ضوء كل هذه الضغوط والمتغيرات السائدة على المناخ السياسي العام عموماً هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يجب عدم الغوص والوقوع في المتاهات الداخلية تحت سياقات تنظيرية متعددة وعلى أنه لايمكننا العمل والتطور إلا إذا ما قمنا بزرع كل مقومات الرقي والتطور في داخلنا دفعة واحدة، حينها فقط يمكننا أن نتحول إلى المستوى الآخر للقضية من شروط الدفاع والعمل الديمقراطي. ولكن هذا النهج لربما ما يدعو إلى فتاعة أو استنتاج عام قد ينم عن ضعف مبطن غير معطن للتهرب من حالة ترتيب الأولويات. ولذلك فإن العمل السياسي لأي حركة أو مجتمع يتركز على مستويين أساسيين لا بد من وضع سلم أولويات له لتجنب الدخول في المتاهات الداخلية كما أسلفنا. وهذان المستويان يتمثلان أولاً بالوحدة السياسية وضوابطها، وثانياً بالإصلاح الديمقراطي الذاتي مع العلم والتأكيد بأنه لاخلاف فيما بينهما من الناحية الفكرية والنظرية، ولكن جوهر الخلاف هو ما قد يبرز في معطيات الواقع وتتقاضاته وكيفية الشروع بوضع البرامج والخطط الضرورية لتحريك الواقع من حالة الضعف والهزال إلى حالة القوة والتماسك بأن تجسد الموقف والقرار السياسي السليم، وفي كلتا الحالتين لا يلغي أحدهما الآخر، بل أن العملية برمتها هي عملية تكاملية تهدف إلى ترتيب أوراق العمل السياسي بشكله العام. وهذا ما يستدعي قليلاً من التفصيل لكلتا الحالتين. فالشرط الأساسي الأول لترتيب الأولويات يتمثل في تشكيل حالة وحدة سياسية من موقف وقرار وبرنامج سياسي يأتي ضمن سياق الحاجة القصوى لحالة العمل الكردي مما تعانیه من حالة ضعف وتشتت قد بات مرفوضاً ولا أحد يقبل بالاستمرار في هذا السلوك الذي وصل إلى نهاياته حيث أن الحاجة تدعوا إلى السيطرة على الموقف السياسي العام لمنعه من الوقوع في الفراغ والعزلة على ما فيه من أمراض وسلبيات موروثية حيث أن التباينات الداخلية لايمكن أن تزول في فترة زمنية قصيرة فالواقع والتجربة الكردية تؤكد وتثبت هذه الحقيقة طيلة العقود الماضية والتي فشلت إلى اليوم من تحقيق شرط الوحدة السياسية لأنها انغمست في الصراعات الداخلية ومبررات الخلاف والتناقض ولم تنتبه إلى أنها تسير في طريق الموت

المجتمع والتحديات التي يواجهها، بل إن هذه السلبية قد تتطور عند البعض لتأخذ صورة أفعال معطلة لحركة المجتمع إن لم تصل إلى حالة الإضرار بمكونات المجتمع وتخریب منجزاته. وفي هذا المجال يؤكد أهل الاختصاص في مجال السلوك الإنساني أن الحوار هو من أنجع السبل لإزالة سوء الفهم بين الأطراف، وأن حالة الاحتقان الناتجة من سوء الفهم هي التي تجعل النفوس مستعدة لإسقاط الآخر وربما حتى التفكير في إزاحته ونفيه، وعندما يتعاطم الشعور بالرغبة في نفي الآخر يصبح الجميع من الداخل والخارج أهدافاً مشروعاً للذين لا يرون إلا أنفسهم وأن الآخر هو حالة طارئة في حياتهم. وسيجد الذين يؤمنون بالحوار صعوبة في تحمل دعوات المترددين والمشككين بأهمية الحوار وستكون هناك معاناة لهم بفعل ما يقوم به البعض من استعراق في الأشكال والتفاصيل غير المجدية، ولكن تبقى تجربة الحوار وما سيجنيه الناس بالحوار من إيجابيات كثيرة بفضل تكامل قواه الخيرة والمخلصة تستحق منا الصبر والعمل الدؤوب.

لا بد من إعطاء أهمية كافية للحوار كون الحوار يقوم على المساواة وإيمان أطراف الحوار بهذه المساواة يقتضي قبول الاختلاف وإيلاء أهمية للآخر واقتسام المعرفة بوصفها رابطاً جماعياً وأداة تعارف وتقارب وتضامن ويوفر التقدم التقني على مستوى تطور تكنولوجيات الاتصال والإعلام اليوم فرصاً كبيرة وناجعة للحصول على المعلومات دون اعتبار للحوار المادية بل أن ما توفره التكنولوجيا اليوم من فرص للوصول إلى المعلومة ونشرها وصل حد إلغاء الحواجز التي كانت موجودة أو المصطنعة، وأن الحوار يمكن أن يلعب دوراً حيوياً وهاماً في خفض مثيرات العنف وإلغاء الآخر المختلف، والإقلال من احتمالات لجوء الأشخاص إلى العنف كوسيلة للتعبير عن أنفسهم أو كطريقة لحل مشكلاتهم أو التخلص من إباطاتهم ورغم أننا على كل المستويات وفي كل المناسبات (تقريباً) نتحدث عن أهمية الحوار ليس فقط كوقاية من العنف وعلاج له وإنما لتحسين نوعية وجودنا الفردي والاجتماعي والإنساني، رغم كل هذا، فإن لدينا مشكلات عميقة وعديدة تتعلق بهذه الناحية، إما بسبب انسداد قنوات الحوار (كلها أو بعضها)، أو بسبب شيوع أنماط غير صحيحة للحوار بيننا، وكلا السببين يؤديان إلى تعطيل عملية التواصل الصحيحة مع ما يتبع ذلك من مشكلات في العلاقات يكون إدارة الظاهر لحل القضايا أو العنف أحد إفرزاتها. لذلك، على المثقف أن يؤسس لتقافة ترى أن الآخر هو جزء من وجوده وأن الالتقاء به والحوار معه هو الأصل في هذه الحياة، تقافة تنطلق بنا من المشتركات وعندها يكون الاختلاف في الرأي والرؤية والطريقة كلها دروباً للتكامل كأفراد ومجتمعات.

وفي هذا الواقع المزري، يجب على المثقف الملتزم والواعي لدوره أن يكون صادقاً مع نفسه، حاملاً عدداً من القيم الأساسية، مستعداً للتضحية، واعياً لدوره التاريخي، وهذا يعني واعياً للتضحيات ومن هنا، يستوجب عليه أن يحمل هموم مجتمعه، ويلتزم بضميره وبالتحديات التي تواجهه، لأن المثقف هو ذلك الإنسان الذي يعي ذاته وذات مجتمعه، من

صيناً وشهرة عالمية. كما استطاع هذا التراث الشعبي أن ينال إعجاب الباحثين والمهتمين وخاصة الرحالة منهم في الزمن القديم والحديث لما له من خصوصية، لاسيما الرقصات والأغاني الكردية، هذه الرقصات التي تميز الأكراد عن جيرانهم من الشعوب الأخرى. فالفلكلور الكردي غني جداً ويظهر بأشكال متنوعة كالأغاني والرقصات والدبكات الشعبية والقصص والأساطير الملحمية، وهو مفعم بالحكمة والإنسانية والواقعية، وإن الأغاني والرقصات الكردية لاتعد ولا تحصى فهي متنوعة خاصة في الريف وتتجلى بشكل واضح أثناء العمل ومواسم الحصاد والأعياد والحفلات والأعراس، فالكردي يغني في كل مكان وتراثه يرافقه من المهدي إلى الحد.

وتختلف أسماء وأنواع الرقصات عند الأكراد بحيث تشير كل منها إما إلى المنطقة أو القبيلة التي تؤدبها، كأن تكون رقصة "كوجري" أو "بوطاني" أو "شيخاني" كما تشير بعضها الآخر إلى الأنماط التي تميز الواحدة عن الأخرى من حيث عدد الدورات أو الحركات مثل "الكوفند" و "الهورزي" وعلى الرغم من تراث الشعب الكردي وتاريخه المأساوي عبر العصور وفي مختلف أجزاء بلاده فإنه لازال يجابه ويحارب بشتى السبل والوسائل للنيل منه ومن خصوصيته القومية حتى يومنا هذا، فممنوع على الأغنية الكردية أو الرقصة الكردية أن تظهر في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة أو في دور العرض والمسرح أو حتى تناولها على صفحات الجرائد والمجلات الرسمية، وإن ما يثير السخرية ويبعث على الاشمئزاز أن البرامج التي تخصص لتناول فلكلور المحافظات السورية عندما تأتي على ذكر وعرض فلكلور الجزيرة "محافظة الحسكة" تركز على الفلكلور العربي والأشوري والمردلي متجاهلة عن قصد الفلكلور والتراث الشعبي الكردي الطاعي في المنطقة ظناً من مقدميها بان الشمس يمكن أن تحجب بغربال. إذا فالتراث الشعبي الكردي محارب مثله مثل اللغة الكردية ولم يبق لنا من مجال في ممارسته في سوريا سوى الحفلات والمناسبات الخاصة كالأعراس وأعياد الميلاد وبعد الحصول على الترخيص بذلك من قبل الجهات المعنية ويشق الأنفس. ومع صغر هذه المساحة المسموح لنا فيها ممارسة فلكلورنا الشعبي يبدو أن البعض منا وللأسف يحلو لهم ومن غير قصد المساهمة في تحقيق مآرب المتربصين بهذا التراث محاولين تشويهه وتشويهه بشوائب غريبة عن روحه مثل رقصات وأغاني الهوارة والدلعونا والجوبي، مع احترامنا لها ولخصوصيتها إلا أنه لها ساحاتها الخاصة بها وتمارس على أوسع نطاق وتبث في مختلف الأقبية التلفزيونية والفضائيات وما أكثرها... وإن إثارة هذا الموضوع لا يأتي من باب التعصب أو الاستعلاء القومي وإنما من باب الحرص على فلكلورنا الكردي وحمانيته والحفاظ على خصوصيته والخوف من أن تشغل هذه "الموضة" اليوم حيزاً واسعاً في مساحة فلكلورنا الشعبي مستقبلاً فيفقد مع الأيام كبريته وطابعه المعروف عبر الزمان والمكان. وجديرٌ بالذكر الجهود الجبارة التي تبذلها الفرق الفلكلورية الكردية من أجل المحافظة على هذا الفلكلور واستمراره بالرغم من إمكاناتها المتواضعة المتاحة، لذا فهي تستحق منا كل الدعم لإنجاز المهام المنوطة بها.

والانقراض إلى أن أنت أحداث آذار المؤلمة والتي دقت ناقوس الخطر بشكل كبير على مستقبل الحركة والقضية. وفي هذا السياق يمكننا إبراز والاستفادة من تجارب الحركة الكردية الأخرى وخاصة الحركة الكردية في العراق والتي وصلت إلى طريق مسدود بعد مأساة حلبجة إلى أن استطاعت أن توحد صفوفها وتنظم طاقاتها وأولوياتها السياسية. لتتعلق من جديد في عملية النضال والبناء الكردي - الكردي رغم ما كانت تعانيه داخلياً من مظاهر وسلوكيات غير ديمقراطية والكثير من أشكال التخلف والاستبداد الداخلي ولكن الأولوية السياسية كانت في بناء مرجعية وطنية استطاعت أن تخوض تجربة انتفاضة تحررية ١٩٩١، إذا الوحدة السياسية ثابت وأولوية رقم واحد في طريق الإصلاح الذاتي.

أما الشرط الثاني والذي يتمثل بعملية الإصلاح الديمقراطي والبناء الداخلي فهي تأتي في سلم الأولويات بالدرجة الثانية لأنها عملية بنائية عضوية داخلية شديدة التعقيد وتستوجب مرحلة زمنية طويلة لترسيخها في بنية المجتمع عبر أدوات ومؤسسات قائمة على الأرض تستوجب على أقل تقدير سلطة سياسية تقوم بتنفيذ البرامج والخطط بشكل دوري ومستمر وفق عملية شاملة وهذا ما تفتقده الحركة حالياً لأنها حركة ضعيفة وغير مرخصة سياسياً ودستورياً وهذا ما يشكل أهم عامل من عوامل التخلف لدى الشعب الكردي ولذلك فإن العملية الديمقراطية الداخلية قد لاتجد كل تعبيراتها الحقيقية لدى شرائح ومكونات الشعب الكردي بشكله الصحيح. ولذلك لاجوز الخلط فيما بين هاتين الحالتين .

فمن أولى شروط الإصلاح هي بناء مرجعية سياسية خاصة في ظل النفاقم الخطير لكل المشهد السياسي العام في المنطقة. وحين تحقيق شرط الوحدة السياسية كمهمة أولى وبعد إنجاز مهمة تأمين الحقوق القومية المشروعة وتثبيتها على الأرض يتحول الثابت الثاني إلى الأولوية الأولى أي التوجه إلى عملية الإصلاح والبناء الديمقراطي لدفع المجتمع الكردي بشكل قوي نحو التطور والرفي. وهذا ما يؤكد من جانب آخر أن عملية الإصلاح والتنمية لايمكن أن تتم في طورها الأول في ظل افتقاد الحركة للموقف والقرار السياسي الواحد ولذلك فإن الوحدة السياسية تمثل أول حجرة من حجرات البناء السياسي الديمقراطي الداخلي وبدون هذه الوحدة فإن مصير الحركة هو الفراغ والضياح.

بين الهوارة والميجنا...

ضاع زميل فروش

• بقلم: أفين حسين

يشكل التراث الشعبي (الفلكلور) لأي شعب ذاكرته الحية عبر العصور لما يجسده من قصص وأغاني وموسيقى ورقصات شعبية وملامح بطولية تزوي سيرة كفاحه المتواصل من أجل البقاء. كما أنه يشكل المنهل الرئيسي الذي ينهل منه جميع أبناء الشعب من كتاب وشعراء وفنانين ومؤرخين ومبدعين في شتى المجالات الإنسانية. ومع أن الفلكلور الكردي هو فلكلور شفاهي فقد توارثته الأجيال عن بعضها البعض منذ أقدم العصور وبالرغم من محاربه من قبل كافة الأنظمة الغاصبية لبلاده (كردستان) فإنه استطاع أن ينشئ أدبا فلكلورياً مكتوباً قيماً وأن ينجب أعلاماً في هذا الشأن نالوا